مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة أثر كل من حجم الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وهيكل رأسمالها على مستوى تهربها الضريبي
اسم الكاتب: د. لطيف زيود، د. ريم عيسى، فاتن علي ريا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5176
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 00:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (5) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (5) 2018

دراسة أثر كل من حجم الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وهيكل رأسمالها على مستوى تهربها الضريبي

الدكتور لطيف زيود*
الدكتورة ريم عيسى**
فاتن علي ريا***

(تاريخ الإيداع 12 / 7 / 2018. قُبِل للنشر في 21 / 10 / 2018)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى تقصي أثر كل من حجم الشركات السورية المساهمة وهيكل رأسمالها (الديون) على مستوى تهربها الضريبي. منطلقاً في ذلك من دراسات سابقة أشارت إلى احتمال وجود علاقة ما بين خصائص الشركات ومعدل الضرائب الفعال الخاص بها، وبالتالي بينها وبين مستوى تهربها الضريبي. ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء مسح على الشركات السورية المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، باستخدام البيانات الثانوية، وفي إطار دراسة اتجاهية تمتد من عام 2009 إلى 2014. أظهرت نتائج البحث عدم وجود علاقة ما بين حجم الشركات السورية المساهمة ومستوى تهربها الضريبي، إلا أنها خلصت إلى أن انخفاض حجم الديون في هيكل رأسمال الشركات (ممثلاً بالرافعة المالية) يترافق مع انخفاض في مستوى معدل الضرائب النقدي الفعال، وبالتالي ارتفاع في مستوى التهرب الضريبي.

الكلمات المفتاحية: حجم الشركات، هيكل رأس المال، معدل الضرائب النقدي الفعال، التهرب الضريبي للشركات.

* أستاذ – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
** أستاذ مساعد – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
*** طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (5) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (5) 2018

Studying the Impact of Both the Size and Capital Structure of the Registered Corporations in the Syrian Commission on Financial Markets and Securities on its Level of Tax Avoidance

Dr. Latif Zayoud*
Dr. Reem Iss**
Faten Ali Raya***

(Received 12 / 7 / 2018. Accepted 21 / 10 / 2018)

□ ABSTRACT □

This research aims to investigate the impact of both the size of Syrian corporations and its capital structure on its level of tax avoidance. This study starts from number of previous studies which have indicated the possibility of a relationship between corporations characteristics and its effective tax rate, and thus between them and the level of tax avoidance. In order To achieve this goal, a survey study has been conducted on the Syrian registered corporations in the Syrian commission on financial markets and securities using secondary data with quasi-experimental design for the period from 2009 to 2014. The results of this research showed that there is no relation between the size of Syrian corporations and its level of tax Avoidance. However, it concluded that the decline in the debt volume of the corporate capital structure (represented by the leverage) is associated with a decrease in the level of effective cash tax rate and thus an increase in the level of tax avoidance.

Key words: Corporate size, Capital structure, Effective cash tax rate, Corporate tax avoidance.

* **Professor, Department of Accountancy, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Assistant Professor, Department of Accountancy, Faculty of Economics, Tishreen University، Lattakia, Syria**
*** **Postgraduate Student , Department of Accountancy, Faculty of Economics, Tishreen University، Lattakia, Syria.**

مقدمة:

انطلاقاً من أهمية الضرائب كمورد مالي هام لخزائن الدول. وبسبب سعي الشركات الدائم للتهرب من دفع هذه الضرائب باعتبارها اقتطاعات مالية هامة تحرم هذه الشركات من مبالغ كان من الممكن أن توجهها إلى نواح تشغيلية عديدة تدر الأرباح عليها، تحاول الدول ممثلة بالإدارات الضريبية وضع سياسات وخطط لمكافحة التهرب الضريبي للشركات، وتخصص لها موارد وإمكانات لا بأس بها وصولاً لتخفيف حدة هذه الظاهرة.

استنادا إلى ما سبق، أجرى باحثون العديد من الأبحاث في دول مختلفة تركزت على دراسة العوامل المؤثرة في مستوى التهرب الضريبي للشركات، وهدفت من وراء ذلك إلى مساعدة الإدارات الضريبية في عملية صنع القرارات. اتجهت مجموعة من هذه الأبحاث إلى تقصي أثر بعض خصائص الشركات كحجم الشركة وهيكل رأس مالها (الديون) على مستوى تهربها الضريبي، وتوصلت إلى نتائج متباينة بهذا الخصوص. فبينما أكد البعض وجود علاقة واختلفوا في تحديد اتجاهها طردية كانت أم عكسية، خلص آخرون إلى عدم وجود علاقة ما بين هاتين الخاصيتين كل على حدا وبين مستوى التهرب الضريبي للشركات.

انطلاقاً من أهمية الضرائب وضرورة مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي وبخاصة في ظل الظروف التي تعيشها سورية. حاول البحث التحقق من وجود علاقة ما بين اثنين من خصائص الشركات السورية المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وهما حجم الشركات وهيكل رأس مالها (الديون والتي استخدمت الرافعة المالية كوكيلة لها) وبين مستوى تهربها الضريبي، وصولاً إلى تحديد اتجاه العلاقة في حال وجودها، وتحليل الأسباب.

مشكلة البحث:

تجادل العديد من الأدبيات المحاسبية أن لحجم الشركات أثر على مستوى التهرب الضريبي لها. فبينما أكد بعضها على أن الشركات الكبيرة تمتلك من القوة السياسية والموارد الاقتصادية والخبرة ما يجعلها قادرة على التهرب بنحو أكبر من الشركات الأصغر حجماً، وجدت دراسات أخرى أن كبر حجم الشركات ووضوحها العام يجعلها أكثر عرضة للتدقيق الضريبي، ويحملها تكاليف سياسية أكبر، مما يقلل من إمكانية تهربها الضريبي.

من ناحية أخرى وجدت عدد من الأدبيات المحاسبية أن بعض الشركات ترفع التمويل بالديون لديها عمداً، وأنها وعند حاجتها للأموال تفضل التمويل بالديون على تمويل الملكية، بغية تخفيض ضرائبها المدفوعة. إلا أن دراسات أخرى نفت فعالية هذه الوسيلة وأكدت عدم وجود علاقة بين هيكل رأس مال الشركات (الديون ممثلة بالرافعة المالية) ومستوى تهربها الضريبي، لا بل خلص باحثون آخرون أيضاً إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين. انطلاقاً مما سبق يمكن طرح مشكلة البحث عبر التساؤلين الرئيسيين التاليين:

هل هناك علاقة بين حجم الشركات السورية المساهمة ومستوى تهربها الضريبي؟

هل هناك علاقة بين هيكل رأس مال الشركات السورية المساهمة (الديون ممثلة بالرافعة المالية) ومستوى تهربها الضريبي؟

أهمية البحث وأهدافه:

انطلاقاً من تباين نتائج الدراسات السابقة، وبسبب أهمية الضرائب كمورد مالي كبير للموازنة العامة في سورية، وضرورة مكافحة التهرب الضريبي الذي يحرم الخزينة من هذه الموارد ويفاقم العجز. فمن الأهمية بمكان تقصي الأثر في الشركات السورية المساهمة، وبالتالي إضافة دليل تجريبي جديد من دولة نامية.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أثر اثنتين من خصائص الشركات السورية المساهمة وهما حجم الشركة وهيكل رأس المال (الديون ممثلة بالرافعة المالية) على مستوى التهرب الضريبي لها. والذي ستنعكس نتائجه بالفائدة على الإدارة الضريبية أثناء عملية صنع القرار.

منهجية البحث:

يتألف مجتمع البحث من جميع الشركات السورية المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والبالغ عددها 53 شركة. تم استبعاد 44 شركة إما لكونها متوقفة عن العمل، أو لعدم توافر البيانات الكاملة لها خلال سنوات الدراسة، أو لكونها قد حققت خسائر في إحدى السنوات مما اقتضى استبعادها وفقاً لشروط تطبيق نموذج قياس التهرب الضريبي. بالتالي في النهاية تم تطبيق استراتيجية المسح على 9 شركات توزعت على القطاعات التالية (2 مصارف، 5 تأمين، 2 اتصالات) من عام 2009 إلى عام 2014، واستخدمت البيانات الثانوية المنشورة في التقارير المالية للشركات الموجودة على الموقع الرسمي لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على شبكة الإنترنت.

الإطار النظري للبحث:

لا تشكل الضرائب جزءاً هاماً من الإيرادات الحكومية لجميع دول العالم فقط ولكن تستخدم أيضاً في الوقت نفسه كأحد أدوات السياسات المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً بلغت الضرائب المحصلة في عام 2010 حوالي 24.8% من الناتج المحلي الإجمالي، ووصل العبء الضريبي إلى حوالي 27.3% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2011 حسب تقرير لصندوق النقد الدولي. وفي دراسة أجريت عام 2006 حول الدور التمويلي للضرائب في البلدان العربية للفترة من 1980 إلى 2002 تبين أن الضرائب أسهمت بتمويل الإنفاق العام بنسبة 73.33% في تونس، و74.58% في المغرب، وبلغت في الأردن ومصر نسبة 51.76 و55.68% على التوالي. وهذا كله يثبت الأهمية البالغة للضرائب كمورد مالي أساسي في موازنة الدول.

على نحو مماثل تمد الضرائب الموازنة العامة في سورية بمورد مالي كبير وهام يسهم في تخفيض عجز الموازنة وتمويل النفقات الحكومية. فقد بلغ متوسط العبء الضريبي في العام 2011 حوالي 17.5% من الناتج المحلي الإجمالي حسب صندوق النقد الدولي. كما تبين أنها أسهمت بتمويل 31.25% من النفقات العامة للفترة من عام 1980 إلى 2002. وبدخول الأزمة السورية وتأثيرها على مختلف نواحي الاقتصاد السوري تعاظم عجز الموازنة العامة وتعاظمت معها أهمية الإيرادات الضريبية كأحد أركان الموازنة. وأصبح من الأهمية بمكان تحديد أفضل طرق وسياسات الإصلاح الضريبي للوصول إلى تخفيض عجز الموازنة وبما لا يضر بعجلة الاقتصاد الوطني ومكافحة التهرب الضريبي الذي يحرم خزينة الدولة من موارد مالية يعد الاقتصاد الوطني بأمس الحاجة لها في هذه المرحلة.

في هذا الإطار وفيما يتصل بضرائب الشركات قامت العديد من الدراسات السابقة وفي دول مختلفة بدراسة أثر بعض خصائص الشركات على حجم التهرب الضريبي لها. هادفة من وراء ذلك إلى ترشيد سياسات الإصلاح الضريبي لتلك الدول، وتوصلت إلى نتائج متباينة تبعاً لتباين طبيعة وظروف تلك البلدان. وانطلاقاً مما سبق ذكره حول أهمية الضرائب في سورية وضرورة مكافحة التهرب الضريبي وبخاصة في هذه المرحلة، حاولت هذه الدراسة تقصي أثر اثنين من خصائص الشركات السورية هما حجم الشركة وهيكل رأس مالها (الديون ممثلة بالرافعة المالية) على حجم التهرب الضريبي لها. وفيما يلي عرض للمفاهيم والأسس النظرية الخاصة بهذه الدراسة:

مفهوم التهرب الضريبي:

قدم الباحثون شروحات وتعاريف مفصلة لظاهرة التهرب الضريبي. فعرفها (Dyreng et al.، 2008) على أنها القدرة على دفع مبلغ منخفض من ضرائب الدخل النقدية نسبة إلى أرباح الشركة قبل الضريبة، وبعبارة أخرى فإنه ينظر إلى التهرب الضريبي باعتباره تخفيضاً للضرائب الصريحة المدفوعة من قبل الشركة. أما (Lee et al.، 2015) فقد عرف التهرب الضريبي على أنه الجهود المتعمدة التي تبذلها الشركات لتخفيض التزاماتها الضريبية، وذلك باستخدام وسائل أو استراتيجيات قانونية أو غير قانونية. يتشابه هذا التعريف مع تعريف (الخطيب، 2000) الذي أشار إلى أن المقصود بالتهرب الضريبي هو عدم إقرار المكلف بواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه، سواء من خلال عدم تقديم البيانات اللازمة طبقاً للقوانين، أو تقديم بيانات مضللة وغير كاملة للدوائر المالية.

بدوره شرح قانون مكافحة التهرب الضريبي السوري رقم 25 لعام 2003 مفهوم التهرب الضريبي، حيث جاء في المادة الثانية منه ما يلي:

يقصد بالتهرب الضريبي في معرض تطبيق هذا القانون: كل فعل مخالف لأحكام قوانين الضرائب أو الرسوم يصدر عن المكلف أو من ينوب عنه أو يمثله أو من يفوضه أصولاً، ويقصد التهرب من دفع الضرائب والرسوم المالية كلياً أو جزئياً، من خلال ما يقدمه للدوائر المالية من قيود، أو بيانات، أو وثائق تضمنت معلومات مخالفة للحقيقة، أو إخفائها، أو إنكارها، أو عدم تقديمها بالمواعيد المحددة قانوناً باستثناء القوة القاهرة، أو إتلافها قبل الموعد المحدد لذلك، أو ممارسة عمل خاضع للتكليف دون إعلام الدوائر المالية، أو إخفاء نشاط يجب إظهاره.

التهرب الضريبي لا يعني بالضرورة أن الشركات تنخرط في شيء غير لائق (غير قانوني)، حيث أن هناك العديد من المناطق (المجالات) التي يكون فيها القانون غير واضح، مما يسمح للشركات التصرف في عائداتها المصرح عنها بشكل تكون فيه النتيجة النهائية عرضة للشك (Dyreng et al.، 2008).

هناك وجهتا نظر بشأن التهرب الضريبي، الوجهة الأولى تعتبر نشاط التهرب الضريبي معززاً لقيمة الشركة كونه يزيد التدفقات النقدية للمساهمين ويقلل الضرائب المدفوعة لمصلحة الضرائب، ووفقاً لوجهة النظر هذه، يمارس المدراء التهرب الضريبي لتقليل الالتزام الضريبي للشركة، وبالتالي تحويل الثروة من الحكومة إلى المساهمين، أي إبقاء الدخل (الربح) تحت تصرف إدارة الشركات (المستثمرين) (Ghelichli et al.، 2017). أما وجهة النظر الثانية تشير إلى وجود مشاكل وكالة كامنة في التهرب الضريبي للشركات، كما أنه يؤدي إلى تكاليف مباشرة أكبر كتكاليف التخطيط الضريبي، وتكاليف التقاضي المحتملة، والتي تؤدي بالنهاية لتخفيض قيمة الشركة (Balakrishnan et al.، 2011)، وهو ما خلص إليه أيضاً Desai في دراسته عام (2005).

أنواع التهرب الضريبي:

للتهرب الضريبي نوعان، النوع الأول تهرب يلجأ إليه المكلف بالضريبة عن طريق استعمال طرق احتيالية غير قانونية، ويسمى بالغش الضريبي، أما النوع الثاني فيلجأ فيه المكلف إلى استعمال طرق للتهرب دون انتهاك القانون ويعرف عادة بالتجنب الضريبي (OUCBT، 2012).

لوحظ الفرق بين الغش الضريبي والتجنب الضريبي لأول مرة في المملكة المتحدة في عام 1900، حيث تم الإشارة إلى غموض مفهوم "التهرب"، وأن هناك طريقتان لبناء هذا المفهوم، الأولى عندما يذهب شخص إلى محامي ويستفسر منه حول كيفية تجنب القانون، أي كيفية القيام بشيء لا يضعه ضمن مجهر هذا القانون، ويعد هذا تهرباً، ولكن ليس هناك

شيء غير قانوني في الموضوع. أما الثاني فعندما يذهب شخص إلى المحامي ويستفسر حول كيفية الهروب من عواقب القانون بعد الوقوع في مهجره، وهو ما يعد تهرباً من نوع آخر تماماً (Healey، 2015).

أ_ التجنب الضريبي:

هو استغلال المكلف لبعض الثغرات القانونية بغية عدم تحقق الضريبة عليه بصورة صحيحة، وعدم الالتزام بدفعها، أي أن الشخص يتمكن من التخلص من الالتزام بدفع الضريبة دون أن يضع نفسه في مركز المخالف للقانون (الخطيب، 2000).

ب_ الغش الضريبي:

يشير مصطلح الغش الضريبي إلى الممارسات غير القانونية التي يلجأ إليها المكلف بالضريبة للتهرب من دفع الضرائب جزئياً أو كلياً (OUCBT، 2012). يمكن أن يحدث الغش الضريبي كحدث منفصل ضمن أنشطة أخرى في جوانب أخرى قانونية، أو يحدث في الاقتصاد غير المنظم حيث يكون النشاط بكامله قائم بطريقة غير منتظمة، أي أن المستثمرين هنا يتهربون من دفع الضريبة كون أنشطتهم بأكملها غير مسجلة بطريقة رسمية (Sector Programme GIZ Public Finance، 2010).

حجم الشركة والتهرب الضريبي:

هناك وجهتا نظر حول العلاقة بين معدل الضرائب الفعال المستخدم كمؤشر لقياس التهرب الضريبي للشركات وبين حجم الشركات، هما نظرية التكلفة السياسية ونظرية السلطة السياسية (Richardson and Lanis، 2007).

وفقاً لنظرية التكلفة السياسية تكون العلاقة بين حجم الشركة ومعدل الضرائب الفعال طردية (Richardson and Lanis، 2007). تجادل هذه النظرية بأن الشركات الأكبر حجماً والأكثر ازدهاراً تتمتع بمزيد من الوضوح العام (الشفافية) التي تشجع الحكومة على اتخاذ إجراءات تنظيمية غير مؤاتية لهذه الشركات من أجل تحقيق عملية نقل الثروات (Kraft، 2014). وبما أن الشركات الكبيرة تخضع لمزيد من التدقيق المعمق من السلطات العامة فإنها ستتردد في تخفيض معدلات الضرائب الفعالة، وستتحمل مسؤولية ضريبية أعلى مقارنة بالشركات الأصغر والأقل نجاحاً (Mourikis، 2016). من ناحية أخرى يجوز للناخبين المؤثرين الضغط من أجل تحويل الثروة عن طريق التحفيز، إما للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، أو المزيد من التنظيم، أو زيادة ضرائب الشركات (كوسيلة لنقل الثروة بعيداً عن الشركة) (Kraft، 2014). وبذلك تكون الضرائب جزءاً من التكلفة السياسية الإجمالية التي تتحملها الشركات (Richardson and Lanis، 2007).

أما وفقاً لنظرية السلطة السياسية فإن الشركات الأكبر حجماً يكون لديها معدل ضرائب فعال أقل، أي أنها أكثر تهرباً من دفع الضرائب، وذلك لثلاثة أسباب (Kraft، 2014):

أولاً: الشركات الأكبر لديها موارد أكثر للتأثير على العملية السياسية بطرق تفيدها، ثانياً: تصبح الشركات الكبيرة أكثر خبرة في التخطيط الضريبي على اعتبار أنها قادرة على توظيف خبراء ضرائب، ثالثاً: تمتلك الشركات الكبيرة المجال لتحسين أنشطتها بطريقة تمكنها من الحصول على أقصى الوفورات الضريبية الممكنة.

خلصت دراسة (Bachas and Jensen، 2017) إلى وجود علاقة طردية وقوية بين حجم الشركة ومدى امتثالها الضريبي، وعلاقة سلبية للحجم مع المدفوعات غير الرسمية (الرشا). وهي بذلك تتفق مع دراسة كل من (Kraft، 2014; Mourikis، 2016) الذين تقصوا أثر بعض خصائص الشركات على معدل الضرائب الفعال لها، وخلصوا إلى أن الشركات الأكبر لديها معدل ضرائب فعال أعلى أي أنها تتهرب من الضرائب بمستوى أقل مقارنة بالشركات الأصغر حجماً، وهذا ما يدعم ما جاءت به نظرية التكلفة السياسية. من ناحية أخرى جاءت نتائج دراسة

(Richardson and Lanis، 2007) داعمة لنظرية السلطة السياسية حول تمتع الشركات الأكبر حجماً بقوة اقتصادية وسياسية متفوقة مقارنة مع الشركات الأصغر تجعلها قادرة على خفض أعبائها الضريبية، وأكدت على وجود علاقة طردية بين حجم الشركة والتهرب الضريبي. بالمقابل لم تجد دراسة (Aghouei and Moradi، 2015) علاقة معنوية بين حجم الشركة والاختلافات بين الضرائب المعلنة والنهائية، كما لم تجد دراسة (Janssen and Buijink، 2000) ارتباط بين معدل الضرائب الفعال للشركات المدروسة وخصائص تلك الشركات.

الرافعة المالية والتهرب الضريبي:

درست العلاقة بين هيكل رأس المال المؤسسي والعبء الضريبي في العديد من الدراسات البحثية، ذلك على اعتبار أن قرارات التمويل الخاصة بالشركات يمكن أن تؤثر على معدل الضرائب الفعال الخاص بها، كون القوانين الضريبية تسمح بمعالجة ضريبية مختلفة لقرارات هيكل رأسمال الشركات (Richardson and Lanis، 2007).

الشركات عموماً عليها أن تختار إما التمويل بالملكية أي طرح الأسهم للاكتتاب أو التمويل بالديون، وقد خلصت دراسة (Kraft، 2014) إلى وجود علاقة سلبية بين الرافعة المالية (التمويل بالديون) ومعدل الضرائب الفعال للشركات المدروسة منطلقة في ذلك من فرضية أن زيادة الرافعة المالية تقلل من مشاكل الوكالة، وبحسبها فإن الرافعة المالية الأعلى تضع مصالح الإدارة وحملة الأسهم في مواءمة. ففي اتفاقيات الاقتراض مثلاً يضطر المدراء عادة إلى التفاوض بشأن الاستثمارات المستقبلية مع مقرضيهم، بالتالي يصبح من الصعب مواصلة المشاريع ذات صافي القيمة الحالية السالبة، وتصبح الشركات في النهاية أكثر كفاءة. ومن شأن زيادة الكفاءة هذه ومواءمة المصالح بين الأطراف المتقابلة (الأصيل والوكيل) أن تؤدي إلى معدل ضرائب فعال أقل.

خلصت أيضاً دراسة كل من (Richardson and Lanis، 2007; Mourikis، 2016) إلى وجود علاقة عكسية بين الرافعة المالية ومعدل الضرائب الفعال. فبحسب (Mourikis، 2016) فإن الشركات اليونانية ترفع تمويل الديون لديها عمداً من أجل تخفيض الضرائب عموماً. ويمكن أن يعود ذلك بالإضافة للأسباب السابقة الذكر إلى أن نفقات الفائدة قابلة للخصم من الضرائب في حين أن الأرباح ليست كذلك (Richardson and Lanis، 2007).

وعلى عكس النتائج السابقة خلصت دراسة (Moghani and Mohammadi، 2016) إلى وجود علاقة طردية بين الرافعة المالية ومعدل الضرائب الفعال للشركات الإيرانية. وجاءت هذه النتيجة موافقة لدراسة سابقة ل (.Frank et al، 2009) أكدت على وجود ارتباط عكسي بين هيكل رأس مال الشركات (الديون) ومستوى تهربها الضريبي. بالمقابل لم تجد دراسة (Aghouei and Moradi، 2015) علاقة معنوية بين الرافعة المالية والفرق بين الضرائب المعلنة والنهائية للشركات الإيرانية، كما لم تجد دراسة (Janssen and Buijink، 2000) ارتباط بين معدل الضرائب الفعال للشركات الهولندية وخصائص تلك الشركات.

من الملاحظ وجود تباين في النتائج حول أثر خصائص الشركات حول العالم على معدل الضرائب الفعال الخاص بها. وتبعاً لأهمية تحديد أثر خصائص الشركات السورية المساهمة على حجم تهربها الضريبي، تحاول الدراسة تقصي أثر اثنين من خصائص الشركات السورية المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وهما حجم الشركة والرافعة المالية على حجم التهرب الضريبي الخاص بها.

الإطار العملي للبحث:

مجتمع الدراسة:

للإجابة على أسئلة البحث تم إجراء مسح على جميع الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والتي تمثل المجتمع المدروس، وذلك للفترة الممتدة بين عامي 2009 و2014. يبلغ عدد الشركات المسجلة في الهيئة 53 شركة موزعة على القطاعات التالية (11 خدمات، 7 تأمين، 14 مصارف، 7 زراعة، 2 اتصالات، 6 صرافة، 6 صناعة). تم استبعاد 7 شركات لتوقفها عن العمل هي (الشركة السورية للسياحة، السلمية للمشاريع الانشائية، كسب للتبريد، فيحاء الشام للتسويق الزراعي، داريوس للنقل والسياحة، المشاريع الكاثولوكية، شركة الشرق الأوسط للصرافة)، و37 شركة (7 خدمات، 2 تأمين، 12 مصارف، 6 زراعة، 5 صرافة، 5 صناعة) لأسباب تتعلق إما بعدم توافر البيانات كاملة لها خلال فترة الدراسة، أو لكونها قد حققت خسائر في إحدى السنوات التي تغطيها الدراسة مما اقتضى استبعادها وفقاً لشروط تطبيق نموذج قياس التهرب الضريبي.

بالتالي شملت الدراسة 9 شركات وعلى مدى ست سنوات أي بإجمالي 54 مشاهدة. يبين الجدول رقم (1) الشركات المدروسة والقطاعات التي تنتمي إليها، كما يبين الجدول رقم (2) نسبة تمثيل القطاعات الاقتصادية المختلفة في مجتمع الدراسة النهائي.

جدول رقم (1) أسماء الشركات المساهمة المدروسة والقطاعات التي تنتمي إليها.

الرقم	اسم الشركة	القطاع
1	سيريتل موبايل تيليكوم	اتصالات
2	MTN سورية	اتصالات
3	السورية الوطنية للتأمين	تأمين
4	شركة المشرق العربي للتأمين	تأمين
5	المتحدة للتأمين – سورية	تأمين
6	السورية الدولية للتأمين	تأمين
7	الاتحاد التعاوني للتأمين	تأمين
8	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	المصارف
9	بنك عودة سورية	المصارف

جدول رقم (2) نسبة تمثيل القطاعات الاقتصادية المختلفة في مجتمع الدراسة النهائي.

القطاع	عدد الشركات	نسبة التمثيل %
قطاع الاتصالات	2	%22.22
قطاع المصارف	2	%22.22
قطاع التأمين	5	%55.56

أسلوب جمع البيانات:

اعتمد الباحثون في إجابتهم على أسئلة البحث على تحليل البيانات الثانوية، حيث قاموا بجمع البيانات الثانوية من التقارير المالية السنوية للشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية للفترة الممتدة من عام 2009 إلى 2014، والموجودة على الموقع الرسمي لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على شبكة الإنترنت.

قياس متغيرات البحث:

المتغير المستقل الأول: حجم الشركة

تم قياس حجم الشركات المدروسة بشكل مشابه ل (Richardson and Lanis، 2007؛ Aghouei and Moradi، 2015) باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول تلك الشركات.

يوضح الجدول رقم (3) قيم اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركات السورية المساهمة المدروسة للفترة من عام 2009 إلى 2014، والذي يمثل حجم تلك الشركات.

الجدول رقم (3) قيم اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركات المدروسة وعلى مدى ست سنوات.

الشركة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سيريتل موبايل تيليكوم	42.21	42.38	24.55	24.7	24.98	25.12
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	24.95	25.08	24.84	24.77	24.9	24.96
السورية الدولية للتأمين	21.7	21.73	21.8	21.85	21.92	21.94
الاتحاد التعاوني للتأمين	20.89	21.09	21.13	21.12	21.22	21.17
المشرق العربي للتأمين	21.25	21.5	21.62	21.59	21.7	21.74
المتحدة للتأمين–سورية	21.51	21.62	21.7	21.84	22	22.26
السورية الوطنية للتأمين	21.7	21.8	21.84	21.88	21.98	22.1
بنك عودة سورية	25.05	25.26	24.87	24.63	24.72	24.89
MTN سورية	24.47	24.48	24.63	24.75	25	25.11

المتغير المستقل الثاني: الرافعة المالية

تم قياس متغير الرافعة المالية والذي يعد وكيلاً لهيكل رأسمال الشركات المدروسة (الديون) بشكل مشابه ل (Aghouei and Moradi، 2015)، وذلك بقسمة إجمالي التزامات على إجمالي أصول تلك الشركات.

يمثل الجدول رقم (4) قيم الرافعة المالية للشركات السورية المساهمة المدروسة للفترة من عام 2009 إلى 2014.

الجدول رقم (4) قيم الرافعة المالية للشركات المدروسة وعلى مدى ست سنوات.

الشركة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سيريتل موبايل تيليكوم	0.42	0.4	0.44	0.47	0.48	0.49
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.93	0.9	0.87	0.85	0.87	0.88
السورية الدولية للتأمين	0.59	0.56	0.57	0.59	0.58	0.56

الاتحاد التعاوني للتأمين	0.16	0.3	0.27	0.3	0.36	0.32
المشرق العربي للتأمين	0.37	0.46	0.49	0.56	0.57	0.59
المتحدة للتأمين–سورية	0.55	0.56	0.58	0.63	0.69	0.75
السورية الوطنية للتأمين	0.57	0.59	0.6	0.61	0.62	0.59
بنك عودة سورية	0.92	0.93	0.89	0.86	0.86	0.84
MTN سورية	0.68	0.8	0.82	0.9	0.92	0.93

المتغير التابع: التهرب الضريبي للشركات

شاع سابقاً استخدام معدل الضريبة الفعال التقليدي Effective Tax Rate (ETR) كمقياس لمستوى التهرب الضريبي للشركات والذي يعطى بقسمة مصروف ضريبة الدخل على الإيرادات قبل خصم الضرائب. إلا أنه وفي دراسة نشرت عام 2008 قام .Dyreng et al بتطوير مقياس جديد تميز بكونه قد سمح بقياس التهرب الضريبي على مدى فترة زمنية طويلة تصل إلى عشر سنوات، وهو معدل الضريبة النقدي الفعال.

يستند هذا المعدل على فكرة أن المدراء ينظرون إلى التخطيط الضريبي الفعال على أنه القدرة على التقليل من الضرائب المدفوعة نقداً، أي تأجيل الضرائب النقدية المدفوعة لفترات لاحقة دون التأثير على مصروف ضريبة الدخل في القوائم المالية.

يقاس المعدل الضريبي الفعال كما يلي، مع العلم أن هذا المقياس يستبعد الشركات الخاسرة:

CASHETR= CTP/AI

حيث:

CASHETR (Cash Effective Tax Rate): معدل الضريبة النقدي الفعال.

CTP (Cash Taxes Paid): الضرائب النقدية المدفوعة.

AI (Pre–Tax Accounting Income): الدخل المحاسبي قبل الضرائب.

يوضح الجدول رقم (5) قيم معدل الضريبة النقدي الفعال لجميع الشركات المدروسة وعلى مدى ست سنوات، وكلما ارتفعت قيم هذا المعدل دل ذلك على انخفاض في مستوى التهرب الضريبي للشركة.

الجدول رقم (5) قيم معدل الضرائب النقدي الفعال للشركات المدروسة وعلى مدى ست سنوات.

الشركة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سيريتل موبايل تيليكوم	%17	%12	%18	%21	%24	%8
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	%21	%26	%24	%48	%100	%37
السورية الدولية للتأمين	%10	%7	%17	%23	%26	%7
الاتحاد التعاوني للتأمين	%0	%0	%8	%69	%15	%12
المشرق العربي للتأمين	%10	%12	%16	%19	%20	%8
المتحدة للتأمين–سورية	%16	%9	%17	%22	%15	%2
السورية الوطنية للتأمين	%14	%19	%21	%19	%5	%9
بنك عودة سورية	%27	%76	%18	%100	%0	%0
MTN سورية	%22	%6	%11	%25	%6	%1

النتائج والمناقشة:

1- للإجابة على السؤال الرئيس الأول للبحث تم الاعتماد على معادلة الإنحدار التالية:

$$CETR = a + b\ SIZE + e$$

حيث:

CETR: معدل الضريبة النقدي الفعال.

SIZE: متغير حجم الشركة.

وجاءت نتائج التحليل الإحصائي على الشكل التالي:

جدول رقم (6) ملخص نموذج الإنحدار الأول.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.070[a]	.005	-.014	.21497

يظهر من الجدول أن قيمة معامل الارتباط المتعدد 0.07، وهو ما يعبر عن علاقة خطية ضعيفة جداً (شبه معدومة) بين متغير حجم الشركة ومعدل الضريبة النقدي الفعال.

جدول رقم (7) تحليل التباين لنموذج الإنحدار الأول.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.012	1	.012	.253	.617[a]
	Residual	2.403	52	.046		
	Total	2.415	53			

a. Predictors: (Constant), SIZE

b. Dependent Variable: CETR

بما أن قيمة مستوى معنوية F وهي 0.05 >0.617 = P-Value، تُرفض الفرضية البديلة التي تقول أن أحد المعالم على الأقل لا يساوي الصفر، وتُقبل فرضية العدم التي تقول أن جميع معالم النموذج تساوي الصفر. أي أن الانحدار غير معنوي بمستوى دلالة 5%.

بالفعل وكما يتضح من جدول معاملات نموذج الإنحدار فإن قيمة 0.05 < 0.617 =P-Value، وهو ما يدل على عدم معنوية معلمة الميل لمتغير الحجم SIZE، وعليه فهذا المتغير لا يؤثر فعلاً بالنموذج.

جدول رقم (8) معاملات نموذج الإنحدار الأول.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.115	.177		.649	.519
	SIZE	.004	.007	.070	.503	.617

a. Dependent Variable: CETR

بناءً على ما سبق يمكن القول أنه لا توجد علاقة خطية معنوية بين حجم الشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ومستوى التهرب الضريبي لها. تتفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراستي (Janssen and Buijink، 2000; Aghouei and Moradi، 2015) فيما يتعلق بالشركات الهولندية والإيرانية، في حين خالفت نتائج دراستي (Richardson and Lanis، 2007; Kraft، 2014) للشركات الألمانية والأسترالية، والتي خلصت إلى وجود علاقة بين المتغيرين.

2- للإجابة على السؤال الرئيس الثاني للبحث تم الاعتماد على معادلة الإنحدار التالية:

$$CETR = a + b\ LEVE + e$$

حيث:

LEVE: متغير الرافعة المالية.

وجاءت نتائج التحليل الإحصائي على الشكل التالي:

جدول رقم (9) ملخص نموذج الإنحدار الثاني.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.288[a]	.083	.065	.20638

a. Predictors: (Constant), LEVE

إن قيمة معامل الارتباط المتعدد 0.288، وهو ما يعبر عن علاقة خطية متوسطة القوة بين متغير الرافعة المالية ومعدل الضريبة النقدي الفعال.

جدول رقم (10) تحليل التباين لنموذج الإنحدار الثاني.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.200	1	.200	4.694	.035[a]
	Residual	2.215	52	.043		
	Total	2.415	53			

a. Predictors: (Constant), LEVE

b. Dependent Variable: CETR

بما أن قيمة مستوى معنوية F وهي 0.05 >0. 035 = P-Value، تُرفض فرضية العدم التي تقول أن جميع معالم النموذج تساوي الصفر وتُقبل الفرضية البديلة التي تقول أن أحد المعالم على الأقل لا يساوي الصفر. أي أن الانحدار معنوي بمستوى دلالة 5%، والتمثيل جيد بناءً على هذه القيمة.

جدول رقم (11) معاملات نموذج الإنحدار الثاني.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.014	.091		.157	.876
	LEVE	.300	.139	.288	2.167	.035

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.014	.091		.157	.876
	LEVE	.300	.139	.288	2.167	.035

a. Dependent Variable: CETR

من الجدول السابق يمكن كتابة نموذج الإنحدار كالتالي:

$$CETR = 0.014 + 0.3\ LEVE$$

نلاحظ مما سبق أن متغير الرافعة المالية يرتبط بشكل طردي مع معدل الضريبة النقدي الفعال، بالتالي كلما ارتفع مستوى التمويل بالديون للشركات انخفض مستوى تهربها الضريبي، فزيادة قيمة الرافعة المالية بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة معدل الضريبة النقدي الفعال بمقدار 0.3. كما تدل قيمة $P\text{-}Value = 0.035 < 0.05$ على معنوية معلمة الميل للمتغير LEVE، وعليه فهذا المتتغير يؤثر فعلاً بالنموذج.

تتفق نتائج هذه الدراسة حول وجود علاقة طردية بين الرافعة المالية ومعدل الضريبة النقدي الفعال للشركات المساهمة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية مع ما توصلت إليه دراسة (Moghani and Mohammadi، 2016) حول الشركات الإيرانية، في حين خالفت نتائج دراستي (Richardson and Lanis، 2007; Kraft، 2014) للشركات الألمانية والأسترالية، والتي خلصت إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين في تلك الشركات.

الاستنتاجات والتوصيات:

يظهر من النتائج السابقة بأن السلوك الضريبي للشركات السورية محايدة إلى حد ما فيما يتعلق بحجم تلك الشركات، أي أن معدل الضرائب النقدي الفعال الخاص بتلك الشركات لا يرتبط بعلاقة مع حجم الشركات. وتختلف هذه النتيجة مع العديد من نتائج الدراسات السابقة على اعتبار أن الخصائص المالية والتشغيلية للشركات تختلف من بلد لآخر، كما أن النظام الضريبي يختلف باختلاف البلد أيضاً. أما فيما يتعلق بهيكل رأس مال الشركات (الرافعة المالية) فقد لوحظ وجود علاقة عكسية بينها وبين التهرب الضريبي، والذي قد يعود تفسيره إلى وجود أدوات للتهرب الضريبي يستدعي استخدامها تخفيض حجم ديون الشركات. فقد خلصت دراسة (Graham and Tucker، 2006) إلى نتيجة مثيرة للانتباه وهي أن الملاجئ الضريبية التي تستخدمها بعض الشركات كأحد أدوات التهرب الضريبي الدولية تتفاعل مع سياسة ديون الشركة بطريقة ملفتة. ووجدت أن قيم الرفع المالي للشركات التي تستخدم الملاجئ الضريبية هي أقل ب 5% من الرفع المالي للشركات التي لا تستخدم الملاجئ.

يوصي الباحثون بأخذ هيكل رأس مال الشركات (الرافعة المالية كوكيل له) بعين الاعتبار عند وضع السلطات الضريبية لخطط مكافحة التهرب الضريبي والسياسات المحفزة للشركات على دفع الضرائب. كما يوصون بتوسيع البحوث المستقبلية وذلك بدراسة أثر خصائص أخرى للشركات كمزيج الأصول (كثافة أس المال، كثافة المخزون)، الربحية والأداء .... على مستوى تهربها الضريبي، وذلك لتكون مرشدة للسلطات الضريبية أثناء عملية صنع القرار.

المراجع:

AGHOUEI, M; MORADI, M. *A Study of the Relationship of Firm Characteristics and Corporate Governance with the Difference between Declared and Final Taxes in Iran.* Mediterranean Journal of Social Sciences Italy, Vol 6(4), 2015, 488– 498.

BACHAS, P; JENSEN, A. *The firm size gradient in tax policy: global evidence*. A working Paper Published by the University of Princeton. USA, University of Princeton, 2017.

BALAKRISHNAN, K; BLOUIN, J; GUAY, W. *Does tax aggressiveness reduce financial reporting transparency?* A working Paper Published by the University of Pennsylvania. USA, University of Pennsylvania, 2011.

DESAI, M. *Corporate Tax Avoidance And Firm Value*. National Bureau Of Economic Research Working Paper. England, 2005.

DYRENG, S; HANLON, M; MAYDEW, E. *Long-Run Corporate Tax Avoidance*. The Accounting Review USA, Vol 83 (1), 2008, 61–82.

FRANK, M; LYNCH, L; REGO, S. *Tax Reporting Aggressiveness and Its Relation to Aggressive Financial Reporting.* The Accounting Review USA, Vol 84(2), 2009, 467–496.

GHELICHLI, R; GERAYLI, M; GARKAZ, M. *Tax avoidance and Firms Cost of Equity: The Moderating Role of outside Monitoring*. International Journal of Finance and Managerial Accounting Switzerland, Vol 2 (5), 2017, 35-42.

GIZ SECTOR PROGRAMME PUBLIC FINANCE. *Addressing tax evasion and tax avoidance in developing countries.* Germany, 2010.

GRAHAM, J; TUCKER, A. *Tax Shelters and Corporate Debt Policy*. Journal of Financial Economics Netherlands, Vol 81(3), 2006, 563-594.

HEALEY, D. *Tax avoidance or tax evasion?* Symposia Melitensia Malta, Vol 10, 2015, 217–229.

JANSSEN, B; BUIJINK, W. *Determinants of the Variability of Corporate Effective Tax Rates (ETRs): Evidence for the Netherlands*. A working Paper Published by the Maastricht University School of Business and Economics. Netherlands, Maastricht University School of Business and Economics, 2000.

KRAFT, A. *What Really Affects German Firms' Effective Tax Rate?* International Journal of Financial Research Canada, Vol 5(3), 2014, 1–19.

LEE, B; DOBIYANSKI, A; MINTON, S. *Theories and Empirical Proxies for Corporate Tax Avoidance*. Journal of Applied Business and Economics USA, Vol 17 (3), 2015, 21-34.

MOGHANI, R; MOHAMMADI, SH. *Relationships Between Mechanisms of Corporate Governance and Tax Gap Using Spss Software: Evidence From Tehran Stock Exchange.* Journal of Multidisciplinary Scientific Research Zambia, Vol 4(3), 2016, 9–13.

MOURIKIS, I. *Determinants of the Variability of Corporate Effective Tax Rates: Evidence from Greece*. A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Science in Applied Economics & Data Analysis. Greece: University of Patras.

OXFORD UNIVERSITY CENTRE FOR BUSINESS TAXATION (OUCBT). *Tax Avoidance***.** England, 2012.

RICHARDSON, G; LANIS, R. *Determinants of the variability in corporate effective tax rates and tax reform: Evidence from Australia*. Journal of Accounting and Public Policy Netherlands , Vol 26(6), 2007, 689–704.

الخطيب، خالد. *التهرب الضريبي*. مجلة جامعة دمشق، المجلد 16 العدد 2، 2000، 157–186.

العرقوب، هاشم؛ سامي، محمد. *الدور التمويلي للضرائب في بلدان عربية مختارة للفترة 1980–2002*. مجلة تنمية الرافدين، المجلد 82 العدد 28، 2006، 137–164.

صندوق النقد الدولي، *تعبئة الإيرادات في البلدان النامية*، الولايات المتحدة الأمريكية، 2011.

ffatenarsy23@outlook.com